تداعيات الهجرة غير شرعية على الأمن الجزائري.

أ/ بوحادة سارة

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم.

البريد الالكتروني: sarra-b@hotmail.com

الملخص:

تعتبر ظاهرة الهجرة غير شرعية ظاهرة اجتماعية قديمة قدم الإنسانية، فكان الإنسان ينتقل من مكان لأخر بحثا عن العيش والحياة الكريمة، نتيجة للظروف الاجتماعية والسياسية وحتى المناخية التي كانت سائدة أنداك. لكن في الآونة الأخيرة ازدادت الظاهرة تفاقما وظهورا بازدياد الحروب والنزاعات في العالم، وانتقال ظاهرة الهجرة غير شرعية من ظاهرة اجتماعية إلى ظاهرة أمنية تهدد امن الدول.

الجزائر هي الأخرى لم تخلو من ظاهرة الهجرة غير شرعية والمهاجرين غير شرعيين، وما أدى إلى تعقيد الوضع وزيادة خطورة الظاهرة في المنطقة، ظهور الثورات الشعبية في الآونة الأخيرة في دول الجوار تونس وليبيا وأزمة شمال مالي، التي أدت بدورها إلى تفاقم مختلف المشكلات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الساحل الإفريقي، مما أدت إلى زيادة عدد المهاجرين غير شرعيين الأفارقة للجزائر سواءا كمنطقة عبور أو مقصد بحثا عن الأمن والاستقرار، وهو ما أثر سلبا على الأمن الجزائري بمختلف أبعاده.

فالهدف من هذه الورقة البحثية إلقاء الضوء على الهجرة غير شرعية وأسبابها وأثارها المختلفة على الأمن الجزائري، والتعرف على استراتيجيات مكافحتها للخروج بجملة من النتائج والتوصيات.

الكلمات المفتاحية: الهجرة غير شرعية–الأمن الوطني.

مقدمة:

إنتقلت ظاهرة الهجرة غير شرعية من ظاهرة إجتماعية إلى ظاهرة أمنية تثير إهتمام الدول. وذلك نتيجة للتحولات التي عرفتها العلاقات الدولية وظهور الأمن بأبعاد مختلفة (غير عسكرية: السياسية –الإقتصادية –الإجتماعية وحتى الثقافية)، مما أدى إلى ظهور مصادر تهديد جديدة غير عسكرية أهمها الهجرة غير شرعية. فأصبحت ظاهرة عالمية عابرة للأوطان مهددة للأمن الوطني، الإقليمي، والدولي، يصعب تحديد حجمها وجنسية المهاجرين والآثار المترتبة عنهم في الدول المستقبلة.

ونتيجة للموقع التي تتسم به الجزائر والتحولات التي شهدتها منطقة الساحل الإفريقي، ازدادت نسبة المهاجرين الأفارقة إلى الجزائر، إما باعتبارها دولة عبور نحو الدول الأوروبية، أو كمقصد للاستقرار والأمن، فأصبحت هجرة الأفارقة تشكل تحديا أمنيا بالنسبة للجزائر نتيجة لجملة التداعيات المختلفة الناتجة عنها المهددة للأمن الوطني بمختلف أبعاده. مما أوجب على الدولة الجزائرية اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهتها وتحقيق الأمن والاستقرار.

وعلية الإشكالية المطروحة كيف أثرت الهجرة غير الشرعية على الأمن الوطني الجزائري؟ وللإجابة عن هذه الإشكالية انطلقنا من فرضية مفادها: ارتهن الأمن الوطني الجزائري بمجموعة من التحديات الأمنية أهمها الهجرة غير شرعية.

أولا: ماهية الهجرة غير شرعية:

1– تعريف الهجرة غير شرعية:

تعرف الموسوعة السياسية الهجرة بأنها كلمة تدل على: "الانتقال المكاني أو الجغرافي لفرد أو جماعة"،[1] أي هي ظاهرة اجتماعية تدفع الأفراد إلى ترك مقر سكناهم والانتقال إلى مناطق أخرى. أما الهجرة غير الشرعية تعرف بأنها: "الانتقال أو الحركة من مكان إلى أخر أو دولة أجنبية، بقصد الإقامة فيها دون الحصول على الموافقة من قبل الدولة المستقبلة، أي بعيدا عن الطرق الرسمية والقانونية المتعارف عليها دوليا".[2]

كما تعرف بأنها: "كل حركة للفرد أو الجماعة العابرة للحدود خارج ما يسمح به القانون".[3] وحسب منظمة الهجرة الدولية هي:" التنقل العابر للحدود، والإقامة بطريقة مخالفة لقانون الهجرة".[4]من خلال التعريفات السابقة يمكننا تعريف الهجرة غير شرعية: انتقال الأفراد من البلد الأم إلى بلدان أخرى، بطريقة غير قانونية، وذلك نتيجة لمجوعة من الأسباب.

1–عبد الوهاب الكيالي، **الموسوعة السياسية**، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج.07. ج.07. 1994)،ص.67.

2–غرهام ابفانر جفيري توبنهام، **قاموس بانغوين للعلاقات الدولية**، ترجمة مركز أبحاث الخليج للأبحاث، (الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، ط.01، 2004).ص.330.

3-Vaisse maurice, **Dictionnaire des relation internationales internationales au 20eme siècle**,(paris: armand colin, 2000), p.173.

4 -IOM , « Irregular Migration From West Africa to the Maghreb and the European Union: An Overview of Recent Trends", **migration research Series** N°: 32, 2008.p.13.

للهجرة غير الشرعية صورتان اقتصادية تسعى لتحقيق حياة أفضل، ومن تم عودة المهاجرين لبلده الأصلي، والاستقرار النهائي والانفتاح على الحياة العامة من خلال الاستثمار. أما الصورة الثانية تتميز بالرغبة في عدم العودة للبلد الأم والبقاء في البلد المستضيف.[1] فالمهاجر في كلتا الحالتين تدفعه لذلك عدة دوافع سياسية، اقتصادية، الاجتماعية، وثقافية.

2–أسباب الهجرة غير شرعية: هناك عدة أسباب تدفع الأفراد إلى الهجرة غير شرعية، يمكننا حصرها فيما يلي[2]:

–أسباب سياسة: خاصة بعدم الاستقرار، وغياب الأمن في الدولة الأم الناتج عن الحروب والنزاعات، والصراعات الداخلية، المؤدية إلى الإستبداد وغياب الديمقراطية، إنتهاكات حقوق الإنسان، وغياب العدالة والمساواة، الأمر الذي يفرض على المواطنين الهجرة من موطنهم الأصلي إلى دول أكثر أمنا واستقرار.

–أسباب إقتصادية: من أهم الأسباب الإقتصادية المحفزة على الهجرة غير شرعية، التباين الاقتصادي بين الدول المصدرة والجاذبة للمهاجرين، نظرا لتذبذب وندرة التنمية في البلدان الأصلية مقارنة بالبلدان المستقبلة، وهذا ما يدفع المواطنين للهجرة بحثا عن الرفاهية.

–الأسباب الإجتماعية: من أهم الأسباب الإجتماعية المؤدية إلى تفاقم ظاهرة الهجرة غير شرعية زيادة النمو السكاني وظهور عجز في تلبية الاحتياجات الضرورية للمواطن

1-MaximeTardonnet, **Migration: La Nouvelle Vague Question Contemporaines**. (Paris; L'harmattan, 2003) ,p.6.

2– بلحسن حسين، **ظاهرة الهجرة**، دار الأقل للطباعة والنشر والتوزيع، 2003، ص ص 08–09.

كالسكن، الشغل والخدمات الاجتماعية، كما أن للنمو الديمغرافي أثر على حجم السكان الناشطين، وبالتالي على سوق العمل، فبزيادة طلبات العمل أمام قلة مناصب الشغل يؤدي إلى تفشي ظاهرة البطالة التي تمس الأفراد من جميع المستويات العلمية والمهنية وحتى الحاصلين على شهادات عليا، فعدم قدرة سوق العمل الوطنية على تأمين هذه الطلبات على العمل يدفع الأفراد للهجرة إلى الخارج بحثا عن فرص عمل. فانتشار البطالة وتدني مستوى المعيشة والفقر الشديد وظروف العمل السيئة تدفع المواطن إلى الهجرة، بحثا على مورد رزق لتوفير حاجياته الأساسية. فنتيجة لهذه الأسباب مجتمعة يقوم الأفراد بترك وطنهم والانتقال إلى أوطان أخر بطريقة غير شرعية.

ثانيا: أثار الهجرة غير شرعية على الأمن الجزائري.

شهدت الجزائر في السنوات الأخيرة تصاعد ظاهرة الهجرة غير الشرعية، خاصة هجرة الأفارقة للجزائر إما باعتبارها دولة عبور للدول الأوروبية أو دولة مقصد، وذلك نتيجة للأوضاع السائدة في الدول الإفريقية من نزاعات وحروب ونقص التنمية. فتضاعفت نسبة المهاجرين الأفارقة في الجزائر فحسب إحصائيات مجلة الجيش جويلية 2017 بلغ عدد المهاجرين غير شرعيين 5449 يحاولون عبور المتوسط وصولا لضفة الجنوبية، وذلك باتخاذ عدة ممرات جغرافية (انظر الخريطة رقم 28)أهمها ممر النقل البري من **لاغوس وبنن سيتي**، مرورا **بكانوو سيكوتو** في شمال نيجيريا، ثم عبر الحدود إلى **مرادي زيندر** في النيجر و**ارليت** في الشمال وبعدها إلى **تمنراست** في جنوب الجزائر، وبعدها يتشتت المهاجرين نحو شمال المتوسط ، فالراغبين في الوصول إلى ايطاليا إما يتوجهون شرقا نحو ليبيا، أو نحو البلدان الساحلية الجزائرية باتجاه الشرق نحو عنابة. أما

فيما يخص الراغبين في الوصول إلى اسبانيا يتوجهون غربا نحو المغرب، أو غرب العاصمة الجزائرية وهران.[1]

فنتيجة للأوضاع المزرية والنزاعات والحروب التي تشهدها دول الجوار أصبحت الجزائر وجهة للمهاجرين غير شرعيين الأفارقة، وهناك من يعتبرها منطقة عبور للدول الأوروبية، مما يشكل تهديدا للأمن الجزائري بمختلف مستوياته السياسية الأمنية والاقتصادية الاجتماعية وزعزعة استقراره.

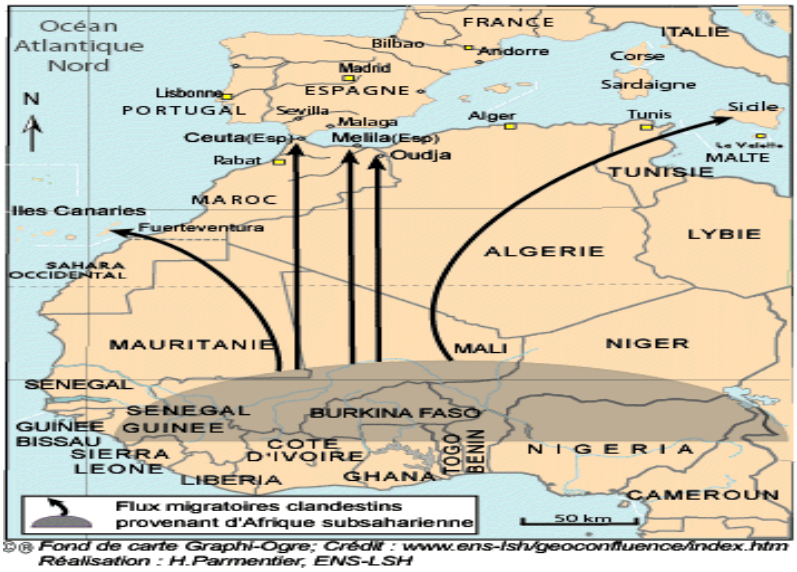

1– تشارلز هاريس في خطاب ألقاه أمام أعضاء المنظمة الدولية للهجرة، **حلقة عمل المنظمة الدولية للهجرة و تجمع الساحل والصحراء بشان وثائق السفر الدولية وأنظمة** "أصدرها يومي:13–15افريل2005.من الموقع:http://www.iom.int/jahia/webdav/site/myjahiasite/shared/share d/mainsite/activities/tcm/Key_note_address_Harns.pdf تم تصفحه يوم 2012/12/02 على الساعة 19:09.

خريطة رقم01: تمثل اهم مناطق العبور للهجرة غير شرعية نحو أوروبا.[1]

1- **الآثار السياسة الأمنية:**

أفرزت ظاهرة الهجرة غير الشرعية للأفارقة إلى الجزائر تداعيات وسياسية أمنية أثرت سلبا على الأمن الجزائري. حيث تبرز التداعيات السياسية للمهاجرين غير شرعيين من خلال نقل الحروب والنزاعات للدول المستقبلة، وظهور صراعات بينهم وبين السكان الأصلين، مما يؤدي إلى زعزعة الإستقرار الداخلي. أما فيما يخص الأثار الأمنية تتضح من خلال ارتباط ظاهرة الهجرة غير شرعية بظاهرتي الإرهاب والجريمة المنظمة. تستغل الجماعات الإرهابية الأوضاع الصعبة التي يعيشها المهاجرين غير شرعيين، فتعمل على إغرائهم بالأموال لتمويل عائداتهم، مقابل تجنيدهم في صفوفهم، وبالتالي زرع عملاء للجماعات الإرهابية أوساط المهاجرين غير شرعيين، ونشر أفكار متطرفة بينهم، وتواطئ فيما بينهم (المهاجرين غير الشرعيين والجماعات الإرهابية) لتبادل المعلومات حول تحركات قوات الأمن[2]، إضافة إلى استخدام المهاجرين غير شرعيين في ارتكاب مختلف الأعمال الإجرامية المهددة للأمن الوطني الجزائري، مما يصعب التعرف عليهم من طرف الأجهزة الأمنية لأنهم غير مسجلين ولا يملكون هويات تثبت شخصيتهم. ففي هذا الإطار يمكننا الإشارة إلى أنه في بداية سنة2017 أحبطت مصالح الأمن لمدينة تمنراست أكثر من 20 عملية تسلل لجماعات إرهابية خطيرة من رعايا أفارقة تم إستقطابهم

1- **Source**: Sylviane Tabarly، **"La Méditerranée, une géographie paradoxale"**, dans Géo-la confluence. le cite internet http://geoconfluences.enslsh.fr/doc/etpays/Medit/MeditDoc2.htm#haut .28/03/2008.

2 –عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم المبارك، **الهجرة غير مشروعة والجريمة**، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،2014)،ص.82.

وتجنيدهم في مجمعات بشمال مالي التي تمثل في نفس الوقت منطلق للمهاجرين غير شرعيين.[1]

أما فيما يخص مظاهر ارتباط الهجرة غير شرعية بالجريمة المنظمة تتمثل في انضمام المهاجرين غير شرعيين إلى مختلف التنظيمات الإجرامية العابرة للحدود، والخاصة بالمتاجرة بالمخدرات وتهريبها، ولم تكتفي هذه العصابات بتجارة وتهريب المخدرات فحسب، بل أرادت تحويل الجزائر إلى بلد مستهلك ومنتج للمخدرات، فحسب مصالح الأمن لولاية تمنراست أوقفت عدة مهاجرين غير شرعيين بحوزتهم كميات معتبرة من بذور الكيف يتعاملون مع مزارعين جزائريين لزراعة حقول المخدرات في الصحراء الكبرى.[2]

كما يعمل المهاجرين غير شرعيين على الإتجار بالأسلحة والمتفجرات والذخائر، ونقل الأشخاص عبر شبكات متنوعة والإتجار بهم لتوفير احتياجاتهم الخاصة، وهذا ما يصعب مراقبتهم وظهور توترات وصراعات بينهم وبين نظم الحكم أو بينهم وبين الجماعات الاثنية المتواجدة في المنطقة مما يؤدي إلى حرب أهلية تهدد الأمن الوطني للجزائري.

2- **الأثار الاقتصادية الاجتماعية:** بزيادة المهاجرين الأفارقة في الجزائر يزداد الخطر على الإقتصاد الوطني، بتوفير يد عاملة رخيصة ومنافسة لليد العاملة المحلية، حيث

---

1 –م. بهاء الدين، م. سامية، "تحقيقات حول تورط مهاجرين أفارقة في أنشطة إرهابية". **جريدة البلاد**، ع.5440، 10 أكتوبر 2017، ص.02.

2–قط سمير،"**الهجرة غير المنتظمة من إفريقيا الساحل والصحراء نحو/ عبر الجزائر: بين المناولة الأمنية مع أوروبا، والمخاوف الداخلية**"، ورقة مقدمة بالملتقى الدولي الأول حول : **المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي**. يومي 24–25 نوفمبر 2013، جامعة قالمة.ص.13.

يساهم المهاجرين غير الشرعيين في توفير أيدي العاملة الرخيصة في مختلف القطاعات والأعمال الشاقة كالبناء والتشييد، مما يشكل خطرا على سوق العمل من خلال منافسة هذه الأيادي للأيدي العاملة المحلية. وانتشار ظاهرة البطالة في المجتمع الجزائري، نتيجة لقبولهم العمل في شتى المجالات وبأجور منخفضة.

تزايد جرائم غسيل الأموال تزوير العملة الصعبة والوثائق الرسمية خاصة بعد تمركز المهاجرين في أراضي العبور وتبنيهم لأسلوب الجريمة المنظمة. أما **اجتماعيا** فللهجرة غير شرعية عدة تداعيات على المجتمع الجزائري أهمها:[1]

- الإخلال بالبناء الديمغرافي فنجد اختلال في التوازن السكاني وبالتالي زيادة المهاجرين غير الشرعيين في المجتمع الجزائري خاصة في الجنوب، فهناك إحصائيات تشير إلى وجود أكثر من 34 جنسية في منطقة تمنراست واليزي، مما يهدد كيان السكان الأصلين باختلال التوازن الإثني في الجزائر، وظهور أقليات وعرقيات وديانات دخيلة عن المجتمع الجزائري، تمارس الطقوس الوثنية والشعائر المسيحية المؤثرة على الهوية والثقافة الوطنية، وانتشار قيم وعادات جديدة كالتسول والتشرد، وهو ما نلاحظه في مختلف المدن الجزائرية، ومن تم تهديد التجانس الاجتماعي من خلال تقويض القيم الاجتماعية بتغير التركيب الاثني، الثقافي، الديني واللغوي مما يؤدي إلى ظهور أزمة تعدد الثقافات[2].وانتشار مختلف الظواهر الإجتماعية المهددة للأمن المجتمعي الجزائري. فتهديد التماسك التجانس الاجتماعي قد يهدد مباشرة الأمن الوطني الجزائري.

---

1 –بخوش صبيحة، "الهجرة غير شرعية الإفريقية في الجزائر دراسة في التداعيات وآليات المكافحة"،**مجلة العلوم الإنسانية**، (ع.42، نوفمبر 2015)،ص.48.

2-Bassma Dariach, ”L’euro Méditerranée Comme Enjeu De Société**, Politique Etranger**, N°11(1998),pp.38-40.

- انتشار الرشوة والفساد حيث يقوم المهاجرين غير شرعيين بتقديم رشوة مقابل حصولهم على وثائق إدارية للبقاء في الجزائر.
- نقل الأمراض بأنواعها وصعوبة التنقل عبر المسالك الصحراوية

ثالثا: استراتيجيات مكافحة الهجرة غير شرعية.

نتيجة لزيادة تداعيات الهجرة غير شرعية على الأمن الجزائري، عملت الجزائر جاهدة لاتخاذ عدة استراتيجيات لمواجهة الهجرة غير شرعية وتحقيق الأمن والاستقرار. فمن **الناحية القانونية** قرر المشرع معالجة الظاهرة بمختلف أبعادها، وذلك بموجب قانون 08-01 المتعلق بدخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم وتنقلهم فيها، الذي نص على معاقبة المهاجر غير شرعي الأجنبي بالحبس من ستة أشهر إلى سنتين، وبغرامة مالية من 10,000 دج إلى 30,000 دج. كما مكن قانون 08-01 السلطات المختصة المكلفة بالمراقبة على مستوى مراكز الحدود أن ترفض دخول الأجنبي إلى أرضيها.[1]

وتم التأكيد على ذلك بموجب تعديل2009 المعدل والمتمم للأمر66-156 المادة 175مكرر1 " دون الإخلال بالأحكام التشريعية الأخرى السارية المفعول، يعاقب بالحبس من شهرين إلى ستة أشهر، وبغرامة من20,000 دج إلى 60,000 دج، أو بإحدى العقوبتين، كل جزائري أو أجنبي مقيم يغادر الإقليم الوطني بصفة غير شرعية، أثناء اجتيازه أحد مراكز الحدود البرية أو البحرية أو الجوية، وذلك بانتحاله هوية باستعماله وثائق مزورة أو أي وسيلة احتيالية أخرى للتملص من تقديم الوثائق الرسمية اللازمة أو من القيام بالإجراءات التي توجبها القوانين والأنظمة

1-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،(قانون رقم 08-11 المؤرخ في 25 جوان 2008 يتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم بها وتنقلهم فيها). **الجريدة الرسمية**، ع.36، 02 جويلية 2008.ص.10.

السارية المفعول. وتطبق نفس العقوبة على كل شخص يغادر الإقليم الوطني عبر منافذ أو أماكن غير مراكز الحدود".[1] لكن على الرغم من ذلك إلا أن الجزائر لم تكتفي بالعقوبات القانونية فقط، عملت على تشديد الرقابة الحدودية، من خلال إنشاء وحدات أمنية مختصة في ذلك شملت[2]:

- **مجموعة حراس الحدود:** وهي مجموعة تابعة لوحدات الجيش الوطني الشعبي، تعمل على طول الحدود البرية الجزائرية، وتضمن الحراسة الدائمة بفضل وجود وحدات راجلة وأخرى متنقلة، تقوم بملاحقة وإفشال كل محاولات التهريب.
- **حراس السواحل:** مهمتها حراسة الشواطئ الجزائرية وحمايتها من كل محاولات التهريب البحري، فيقوم الحراس بالتدخل وإحباط كل محاولات تهريب الأشخاص والسلع وضمان حراسة البواخر الأجنبية.
- **مصالح شرطة الحدود:**

تعمل على مراقبة حركة عبور الأشخاص والبضائع عبر مختلف الحدود، ومكافحة التهريب والهجرة غير شرعية، ومراقبة وثائق السفر وكشف الأشخاص الذين هم محل بحث أو فرار، إضافة إلى ضمان حراسة وأمن الموانئ والمطارات، والسكك الحديدية، ومراكز المراقبة لاستشعار أي حركة مشبوهة.

1–الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،(قانون رقم 09–01 المؤرخ في 25 فبراير 2009 يعدل ويتمم الأمر رقم 66–156 المؤرخ في 05 أوت 1966 والمتضمن قانون العقوبات). **الجريدة الرسمية**، ع.15، 08مارس 2009.ص.03.

2 –بخوش، **مرجع سبق ذكره**، ص ص.51–52.

كما أنشئت المديرية العامة للأمن الوطني عام 2006 **الديوان المركزي لمكافحة الهجرة غير الشرعية**، وهو جهاز مركزي للقيادة والتنسيق بين مختلف الفرق الجهوية في الولايات الحدودية للتحري، بصفته مؤسسة للإشراف والتنسيق، تعمل على مكافحة خلايا وشبكات الدعم التي تساعد على إيواء الأجانب الذين هم في حالة غير شرعية، مكافحة تزوير الوثائق المرتبطة بالهجرة والإقامة غير الشرعية، وضع إستراتجية وقائية وردعية للهجرة غير الشرعية.

إضافة إلى ما سبق قامت الجزائر مؤخرا بترحيل المهاجرين غير شرعيين إلى أوطانهم ففي فترة ما بين 2014 و2016، أنفقت الجزائر ما يعادل 70 مليون يورو في عمليات ترحيل شملت 30 ألف مهاجر غير شرعي، بينهم 18 ألف امرأة وستة آلاف طفل إلى بلدانهم الأصلية.[1] لكن على الرغم من كل هذه الجهود إلا إن ظاهرة الهجرة غير شرعية لا زالت متفاقمة في الجزائر، مما يوجب على هذه الأخيرة تفعيل وتطوير مختلف الآليات لمجابهتها.

1- ر.أيمن، الجزائر ترحل 272 شخصا مقمين بطريقة غير شرعية للنيجر"، **جريدة الموعد اليومي**، ع. 2093،08 فبراير 2018. ص.24.

الخاتمة:

نستنتج من خلال ما سبق أن للهجرة غير شرعية تداعيات مختلفة على الأمن الوطني الجزائري، من خلال تزايد نسبة المهاجرين غير شرعيين للجزائر، وانخراطهم في التنظيمات الإرهابية والإجرامية المختصة في الاتجار بالسلاح، والمخدرات لتمويل عائدتهم، وارتكابهم أعمال عدائية ضد الدولة الجزائرية مما يؤدي إلى زعزعة الاستقرار الداخلي، منافستهم لليد العاملة المحلية، ما يساهم في انتشار البطالة المؤدية إلى تدني مستوى المعيشة والفقر وبروز مظاهر اجتماعية أوساط المجتمع الجزائري كالتسول والعنف وقيم وعادات جديدة مهددة للقيم والعادات الجزائرية، وهذا ما يفرض عليه– الدولة الجزائرية– تكثيف الجهود الوطنية والإقليمية والدولية لمجابهة الظاهرة وتحقيق أمن وإستقرار المنطقة.

قائمة المراجع:

أ– باللغة العربية:

1– الوثائق الرسمية:

1– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (قانون رقم 08–11 المؤرخ في 25 حوان 2008 يتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم بها وتنقلهم فيها). **الجريدة الرسمية**، ع.36، 02 جويلية 2008.

2– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (قانون رقم 09–01 المؤرخ في 25 فبراير 2009 يعدل ويتمم الأمر رقم 66–156 المؤرخ في 05 أوت 1966 والمتضمن قانون العقوبات). **الجريدة الرسمية**، ع.15، 08مارس 2009.

3– الموسوعات والقواميس:

1– الكيالي عبد الوهاب، **الموسوعة السياسية**، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج.07 . 1994).

2- غرهام ابفانر جفيري توبنهام، **قاموس بانغوين للعلاقات الدولية**، ترجمة مركز أبحاث الخليج للأبحاث، (الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، ط.01، 2004).

4- الكتب:

1- حسين بلحسن، **ظاهرة الهجرة**، (د.ب.ن، دار الأقل للطباعة والنشر والتوزيع، 2003).

2- محمد نور عثمان الحسن، الكريم مبارك ياسر عوض، **الهجرة غير مشروعة والجريمة**، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،2014).

5- المجلات:

1- عبد الحليم بن مشري،"ماهية الهجرة غير الشرعية"، **مجلة المفكر**، جامعة بسكرة، ع.07، (مارس 2005).

2- صبيحة بخوش، "الهجرة غير شرعية الإفريقية في الجزائر دراسة في التداعيات وآليات المكافحة"، **مجلة العلوم الإنسانية**، (ع.42، نوفمبر 2015).

6- الجرائد:

1- م. بهاء الدين، م. سامية، "تحقيقات حول تورط مهاجرين أفارقة في أنشطة إرهابية". **جريدة البلاد**، ع.5440، 10 أكتوبر 2017.

2- أيمن.ر، الجزائر ترحل 272 شخصا مقمين بطريقة غير شرعية للنيجر"، **جريدة الموعد اليومي**، ع. 2093،08 فبراير 2018. ص.24.

7- مداخلات:

سمير قط،"الهجرة غير المنتظمة من إفريقيا الساحل والصحراء نحو/ عبر الجزائر: بين المناولة الأمنية مع أوروبا، والمخاوف الداخلية"، ورقة مقدمة بالملتقى الدولي الأول **حول: المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي**. يومي 24-25 نوفمبر 2013، جامعة قالمة.

8– المواقع الإلكترونية:

تشارلز هاريس في خطاب ألقاه أمام أعضاء المنظمة الدولية للهجرة بعنوان:"حلقة عمل المنظمة الدولية للهجرة وتجمع الساحل والصحراء بشان وثائق السفر الدولية وأنظمة" أصدرها يومي:13-15افريل2005. من الموقع:

http://www.iom.int/jahia/webdav/site/myjahiasite/shared/shared/mainsite/activities/tcm/Key_note_address_Harns.pdf تم تصفحه يوم 2012/12/02 على الساعة 19:09.

ب- باللغة الأجنبية:

1. Maurice Vaisse, **Dictionnaire des relation internationales au 20eme siècle**.(paris: armand colin, 2000.)
2. Tardonnet Maxime, **Migration: La Nouvelle Vague Question Contemporaine.** (Paris; L'harmattan, 2003).
3. Revues Dariach Bassma, « L'euro Méditerranée Comme Enjeu De Société »**, Politique Etranger**,(N°11, 1998.)
4. IOM , « Irregular Migration From West Africa to the Maghreb and the European Union: An Overview of Recent Trends", **migration research Series.** (N°: 32 , 2008).